توجه لاستيراد الفروج المجمّد

كلمة ونص

نرى نصف الكأس الملآن... ولكن!!

محمد حسين

من المفيد التذكير أننا نمرّ بحالة حرب منذ أكثر من أربع سنوات وكلنا يعرف أن لا رفاهية مع الحرب وكلنا يعرف أن كأسنا الذي كان ممتلئاً ويفيض لم يعد كذلك.. ومع ذلك لدينا كامل الإصرار على رؤية نصفه الممتلئ لأننا نعشق الحياة ولا يأس مع الحياة– كما نقول– والآن نحن نقوم بتذكير من فاتهم ذلك أو تناسوه بسبب مشاغلهم الضاغطة.

ولكن أليس من حقنا المطالبة بالتقسيم العادل لما هو موجود في الكأس من خدمات لا يمكن للحياة أن تستمر دونها.

أليس من العدل أن يأخذ المواطن حصته من الماء مثلاً ثم يغلق صنبوره كي تصل المياه إلى جيرانه وأقاربه عوضاً عن هدرها أو بسقاية مزروعاته..

أليس من العدل أن نتشارك في المعاناة ومن كان بالبانيو مثلاً ليسامحنا وليستحم بالدوش ومن كان يشطف منزله يومياً بمياه الشرب لماذا لا يقوم بذلك أسبوعياً وحتى السيارة والمانع من غسلها سطل من الماء والسفنجة عوضاً عن سكب مياه الخرطوم المضغوط عليها وفوق كل ذلك نتأخر في دفع الفواتير ونشتكي ظلمها.. وما الذي يمنع قيام الإدارات بمراقبة الشبكات في القرى لكي لا يكون هناك خيار وفقوس بين الأحياء.. فالدولة صرفت مليارات الليرات على هذا القطاع وليس من المفروض أن يتحكم به موظف صغير وقد يدفع المواطن المحتاج للبحث عن حلول أخرى لا طاقة له على تحملها. قد تقولون من المعيب أن يكون هناك مشكلة في مياه الشرب بطرطوس ولكنها موجودة وحلها يتطلب المشاركة من الجميع وليس الإدارات وحدها.

سعر الحمضيات للتصدير ٢٧٥ ل.س وسعره في السوق المحلية ٦٠٠ ل.س

أسعد المقداد

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس نشرة الأسعار التصديرية للخضر والفواكه حيث طلبت من مكتب الفلاحين القطري والاتحاد العام للفلاحين ومصرف سورية المركزي وإدارة الجمارك العامة واتحاد غرف الزراعة السورية الاطلاع عليها والاستئناس بها بقصد المراقبة ومعرفة أسعار المواد في السوق المحلية والأسعار المعدة للتصدير للكغ الواحد لكل مادة.

وتضمنت النشرة الجديدة ما يلي: سعر مادتي البطاطا والبندورة بين ٦٠ – ٧٥ ليرة ما بين الحد الأدنى والأعلى، والخيار بين ٧٠–١٢٠ ليرة، في حين أسعار الحشائش المعدة للتصدير بين ١٥–٢٠ ليرة للرزمة، والسعر نفسه لمادة الخس، في حين تراوح سعر الجزر بريف دمشق ١٤٠ ليرة، وسجلت الفاصولياء بأنواعها ارتفاعاً طفيفاً حيث تراوح السعر التصديري بين ١٥٠–١٩٠ ليرة، والبصل الأحمر ٧٥–٩٠ ليرة، والبصل الأبيض بين ٥٥–٧٠ليرة.

أيضاً مادة الثوم سجلت ارتفاعاً قليلاً عن النشرة السابقة حيث بلغ سعره التصديري للحد الأدنى ٨٠٠ ليرة، والأعلى ٩٠٠ ليرة، والباذنجان أيضاً حقق ارتفاعاً بعض الشيء حيث وصل السعر التصديري بين ٧٠–٩٠ ليرة واللافت أن سعر الليمون الأصفر سجل سعراً خيالياً خلال الأيام القليلة الماضية فوصل إلى ٦٠٠ ليرة للكغ غرام الواحد

أما فيما يتعلق بأسعار الفواكه والحمضيات المعدة للتصدير فسجلت بعض التغيير في الأسعار، وذلك بالتزامن مع كمياتها في السوق المحلية وإمكانية تصديرها إلى الأسواق الخارجية في مقدمتها الليمون الأخضر، حيث حددت النشرة التسعيرية سعرها التصديري بين ٢٠٠–٢٧٥ ليرة والخوخ والإجاص بين ٩٠–١٠٠ ليرة والبرتقال بين ١١٠–ليرة، في حين سجل الليمون ارتفاعاً واضحاً في أسعاره ليس للتصدير فحسب وإنما في السوق المحلية أيضاً وأكدت النشرة التسعيرية سعر الكيلوغرام الواحد للزهرة المعدة للتصدير في حده الأدنى ٨٠ ليرة، والأعلى ٩٠ ليرة، والأناناس ٣٥–٤٠ ليرة، والكوسا بين ٦٠–٧٠ ليرة، والتوت الشامي بين ٧٠–١٠٠ ليرة، والدراق ١٧٥ ليرة، والصبارة بين ٣٥–٤٥ ليرة، في حين الفستق الحلبي وهو أعلى أسعار النشرة التصديرية سجل سعره في الحد الأدنى ٢٧٥ ليرة والأعلى ٣٠٠ ليرة.

وشدد القرار الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على بائعي الخضر والفواكه الإعلان عن أسعارها طبقاً للأسعار المحددة أعلاه بشكل واضح وتستثنى المؤسسة العامة للخزن والتسويق من أسعار النشرة بالنسبة للعقود المنفذة مع جهات القطاع العام أو الخاص على أن تكون أسعار الخضر والفواكه المطروحة في صالات المؤسسة والمخصصة للبيع للمستهلك تخضع إلى هذه النشرة وفي حال كون أسعار الجملة أقل من الأسعار المحددة بهذه النشرة تطبق نسب الأرباح المحددة بالقرار رقم ٥٤.

وتبين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن هذه الأسعار تأشيرية للاستئناس بها من المديرية العامة للجمارك، وذلك في معرض تطبيقها لأحكام قانون الجمارك وفي حال عدم ورود السعر بنشرة أسعار الصادرات إعلام مديرية الأسعار في الوزارة لمعالجة ذلك في نشرة لاحقة وذلك منعاً للتلاعب بأسعار التصدير، واعتبرت الوزارة أن النشرة المذكورة نافذة منذ تاريخ صدورها.

قريباً مشاريع بحسياء وعدرا لإيواء المهجرين

هلال لـ«الوطن»: مساع لتأمين آليات عملاقة من شركات عالمية متطورة

عمار الياسين

كشف المدير العام للشركة العامة للبناء والتعمير في وزارة الأشغال العامة المهندس عامر هلال أن الشركة رصدت مبلغ ٩,٢ مليارات ليرة سورية لعام ٢٠١٥.

وأوضح هلال في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المبلغ المرصود وزع لتنفيذ عدد كبير من المشاريع المهمة والحيوية تشمل في معظمها مشاريع إيواء المتضررين من الأحداث ومشاريع المؤسسة العامة للإسكان (السكن الشبابي)، إضافة إلى إنشاء وإعادة تأهيل بعض المشافي والجامعات والأبنية الحكومية والمدارس، مشيراً إلى تخصيص قسم لتدعيم المكسر الجنوبي لمرفأ طرطوس وعدد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مشيراً إلى رصد ٣٩٥ مليون ليرة كخطة استثمارية خصصت لتأمين آلات ومعدات متطورة وآليات إنتاجية حديثة.

وأكد هلال أن الشركة تعد من أهم وأوائل الشركات الإنشائية العامة ويبلغ عدد العاملين فيها نحو ٨ آلاف عامل ومهندس وفني ومهني، لافتاً إلى أن الشركة تتمتع بالعديد من نقاط القوة ومنها الانتشار الواسع على كامل مساحة القطر إضافة إلى فرع خارجي، والقاعدة الإنتاجية والبنية البشرية، والخبرة المميزة، ناهيك عن وجود معمل مسبق الصنع في دمشق بطاقة إنتاجية كبيرة ٤٨ ألف م٢ سنوياً ما يعادل ٥٠٠ شقة سكنية.

وأشار هلال إلى أن الشركة لديها أراضي عقارات عائدة لها في أماكن إستراتيجية وفي جميع المحافظات، لافتاً إلى القيام بتنفيذ المشاريع رغم الظروف بالتوازي مع مواكبة توجهات الحكومة لإيواء المهجرين والمتضررين من الأحداث وبسرعة قياسية كما حدث في مشروع حرجلة وقريباً بحسياء وعدرا التي توقفت بسبب الاعتداءات الإرهابية، مشيراً إلى أنه سيتم إعادة البناء فيهما.

وبين هلال أنه تم إنجاز العديد من المشاريع المهمة والحيوية مثل كلية التربية في جامعة تشرين ومشاريع السكن الشبابي في اللاذقية والسويداء وضاحية قدسيا، إضافة إلى مشفى الباسل في طرطوس والقصر العدلي في السويداء، كما تم تنفيذ وتسليم مبنى مديرية الغاز في حمص وإعادة تأهيل وصيانة مشاف حكومية ومدن جامعية في مختلف المحافظات.

وفيما يتعلق بآليات الشركة أكد هلال العمل لتطويرها وتجهيزها إضافة إلى شراء آليات ومعدات جديدة ودعم الوزارة للشركة عبر رفدها بآليات حديثة ومتطورة إنتاجية وهندسية، كاشفاً السعي حالياً وعبر التواصل مع مواقع شركات عالمية لتأمين آليات عملاقة للهدم والترحيل والتحضير لإعادة البناء، وتأهيل الكوادر الفنية لتكون مواكبة للعمل مع هذه الشركات ومؤازرتها والإشراف على عملها.

وحول دور الشركة في إعادة الإعمار والبناء أوضح هلال أن الشركة تقوم بتقديم الحلول والمقترحات ووضع الخطط لإعادة الحياة للمدن المدمرة وإيجاد طرق سريعة لإعادة البناء بوسائط وتكنولوجيا البناء الحديثة.

وكشف هلال عن العمل على تأمين معمل مسبق الصنع حديث ومتطور بطاقة إنتاجية /١٠٠/ ألف م٢ سنوياً– معمل لبلاطات الهولوكور، كما تم تأمين معمل إنتاج بلوك بمختلف القياسات والسماكات والاستخدامات، وبلاط الانترلوك وبطاقة إنتاجية عالية وفق معايير الجودة العالمية وبأحدث التقنيات.

وأوضح أنه تم إنشاء خط إنتاجي جديد لتصنيع غرف مسبقة الصنع من مواد متقدمة تغطي حاجة السوق «فيبر كلاس أوفوم» مقاومة للحريق وتكون مساهمة في معالجة عودة المتضررين من الأحداث والمهجرين واستقبالهم وهي بمواصفات عالمية وجودة متطورة.

وحول الصعوبات التي تواجه الشركة بين هلال أنها تكمن بتوقف العمل في العديد من مشاريع الشركة في فروع «درعا– حلب– الرقة– دير الزور – إدلب» بشكل كامل وبشكل جزئي في «ريف دمشق– دمشق– حمص».

كما تعرض بعض المشاريع للنهب والسرقة والتخريب لممتلكات الشركة «أبنية إدارية– مستودعات» وإعطاب وسرقة وتدمير العديد من لآليات، كاشفاً عن أن الأضرار التي لحقت بالشركة المادية المباشرة وغير المباشرة بلغت نحو ٧ مليارات ليرة سورية.

وأشار إلى صعوبات تأمين مستلزمات الإنتاج بسبب الارتفاع الكبير والمتلاحق في أسعار المواد وعدم استقرار السوق لارتفاع سعر القطع الأجنبي ما أدى إلى عدم مقدرة العارضين والموردين على تقديم موادهم وخدماتهم، إضافة إلى قدم الآليات وارتفاع كلف إصلاحها.

٥٠٠ شقة مسبقة الصنع سنوياً... واتجاه لتأمين معمل آخر

١٠٪ نسبة تنفيذ بعض المشروعات

مدير تخطيط السويداء: انخفاض نسب التنفيذ لا يعبر عن التأخير

السويداء - عبير صيموعة

ما زالت نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الجهات التابعة للإدارة المحلية في السويداء متدنية ماليا حيث لم تتجاوز معظم المشاريع نسبة الصفر في تنفيذها سواء في مديرية الثقافة أو في البيئة أو الأمانة العامة ولم تتجاوز في مديرية الخدمات الفنية نسبة التنفيذ ١٠٪ في حين وصلت في مديرية التربية إلى ١٤٪ وفي الصحة ١٦٪ ويعزو مدير التخطيط في السويداء عدنان عماد انخفاض نسب التنفيذ إلى أن الأشهر الأولى من السنة هي للدراسات والتعاقد ولا تنم عن تقصير أو تأخير ولا تعبر عن حجم عمل حقيقي حيث يبدأ العمل الحقيقي في الربع الثالث والرابع وخاصة ما يتعلق بأبنية التعليم في التربية لأن العمل يكون مباشرة بعد انتهاء العام الدراسي موضحاً أن الإنفاق المالي لا يعكس الإنفاق المادي إلا أنه لم يخف الصعوبات والمعوقات التي تعترض عمل تلك المديريات منها عدم ثبات أسعار مواد البناء وصعوبة تأمينها وارتفاع تكاليف إكساء الأبنية والقاعات المدرسية فضلا عن عدم توافر المازوت بالكميات المطلوبة حيث أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى إحجام المتعهدين عن التعاقد على المشاريع علما أنه تم الإعلان عن بعض المشاريع وبانتظار تقديم العروض ورغم ذلك وصلت نسبة الإنفاق إلى ١٥٪ من مجموع اعتمادات المشاريع الاستثمارية للعام الحالي ٩٣٣ مليون ليرة و٣٠٠ ألف.

ويشير عماد إلى أن اعتمادات الجهات التابعة لـلإدارة المحلية للعام الحالي في السويداء بلغت في مديرية التربية ١٠٠ مليون وفي الخدمات الفنية ٥٧٠ مليوناً و٣٠٠ ألف و٢٢٥ مليوناً لمديرية الصحة وثلاثة ملايين لمديرية الثقافة و٣٢ مليوناً و٤٠٠ ألف لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل كما تم رصد ٦ملايين لأمانة المحافظة أما البيئة فبلغ اعتمادها مليوناً و٤٠٠ ألف.

وبين عماد أن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية في النصف الأول من العام الحالي كانت منخفضة ماليا موضحاً أن الاعتمادات المالية التي تم إنفاقها في جهات الإدارة المحلية بلغت ١١٢ مليوناً من مجموع الاعتمادات البالغة ٩٣٣ مليون ليرة وبنسبة تنفيذ ١٢٪ تم توزيعها على المشاريع في مديرية التربية التي أنفقت ١٤ مليوناً و٢٥٥ ألفاً على مشاريع استبدال وتجديد أبنية التعليم ومديرية الخدمات الفنية فقد أنفقت ٥٥ مليوناً و١٦٩ ألفاً على مشاريع أبنية التعليم الأساسي والثانوي والمهني والإنشاء والتعمير والمخططات التنظيمية الطبوغرافية والإسكان والمرافق والطرق المحلية ومشروع النفايات الصلبة كما أنفقت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل ٧ ملايين و٦٩١ ألفاً على مشاريع إعادة تأهيل الوحدات الإرشادية ومعهد التنمية الذهنية والشلل الدماغي أما مديرية الصحة فقد أنفقت ٣٤ مليوناً و٩٤٢ ألفاً على مشاريع تطوير مشفى الشهيد زيد الشريطي وتأهيل المراكز الصحية ومشفى سالة وشهبا.

بيع السلل الغذائية والإغاثية بأسواق حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

الواقع الخدمي بكل تفاصيله، والخلل في توزيع السلل الغذائية من قبل الهلال الأحمر والرعاية الاجتماعية، وبيع السلل الغذائية والإغاثية في الأسواق، ووضع آلية لتنظيم التوزيع والعدالة والإنصاف بخصوص ذلك ووصول الحصص لمستحقيها الفعليين، إضافة إلى زيادة عدد السلل في سلمية تتناسب مع ازدياد المهجرين والوافدين، وتفعيل بطاقة الشرف والاستفادة من ميزاتها بالنسبة لذوي الشهداء والشهداء الأحياء والجرحى والمصابين، والإيعاز لكل المديريات والمؤسسات لتيسير أمور ذوي الشهداء، إضافة إلى وضع حد لإشغالات الأرصفة في حماة وسلمية وتحديداً شارع الثورة.

ودور أعضاء مجلس المحافظة في نقل هموم المواطنين للمسؤولين وكسب ثقتهم، كانت العناوين الأبرز لمناقشات مجلس محافظة حماة في دورته الأخيرة.

فقد تركزت مداخلات الأعضاء، حول رفد المؤسسة الاستهلاكية صالاتها في المناطق بكل المواد المتوافرة في صالات مدينة حماة من دون غيرها من بقية مدن المحافظة.

وحول ضرورة معالجة مشكلة المياه في العديد من قرى منطقتي مصياف وسلمية، والتي تعاني من نقص حاد في مياه الشرب، وإيجاد حل لإروائها بالسرعة القصوى، وذلك من خلال اقتراح زيادة عدد الصهاريج المرسلة ، وتركيب خزانات أوكسفام مع إمكانية دراسة حفر بئر جوفي يروي القرى العطشى.

كما طالب الأعضاء بحل مشكلة السرافيس بين سلمية وحماة وتوخي الدقة في تصحيح الأوراق الامتحانية.

وتحدث عدد من الأعضاء عن حرمان أكثر من ٦٠ بالمئة من أهالي منطقة الغاب من مادة السكر، واقترحوا إعداد مذكرة للجهات المعنية، لتمديد العمل بالبطاقة التموينية ٧٧ لإنصاف من حرم منها.

وكان محافظ حماة الدكتور غسان خلف شدد على الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه أعضاء مجلس المحافظة والمسؤوليات التي تقع على كاهلهم في رصد أداء المؤسسات والجهات العامة والإشارة إلى مكامن الخلل والتقصير والفساد الذي تعترض بعضاً منها داعياً الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتهم والعمل على تلبية رغبات وتطلعات المواطنين وكسب ثقتهم عن طريق النتائج المرجوة في تحسين واقعهم الخدمي والاجتماعي والمعيشي، والمساهمة مع جهات الدولة في مكافحة الفساد الإداري والمالي والإشارة إلى مواقع الخلل بكل موضوعية وجرأة ووعي مع الالتزام بالقيم الأخلاقية والضمير مشدداً على أن أعضاء مجلس المحافظة يمكن أن يؤدوا دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز المصالحة الوطنية والأهلية خلال الفترة المقبلة.

تعيين ٨٥٩ عاملاً موسمياً خلال النصف الأول من العام

القنيطرة - الوطن

لغياب المشاريع الاستثمارية في القطاعين العام والخاص وابتعاد الكثير من أهالي محافظة القنيطرة عن الزراعة وتربية الماشية بسبب الأحداث والظروف الراهنة فإن التوجه الوحيد لأبناء المحافظة هو نحو دوائر ومؤسسات ومديريات القنيطرة علهم يجدون ما يسدون به رمقهم وفرصة عمل ولو لمدة محدودة، إضافة إلى ذلك فإن إحدى المديريات ذات العلاقة المباشرة مع المواطن لديها نقص بموظفيها نحو ٥١٪ من الكادر ولكن التعيين يجب أن يكون من الإدارة العامة أو الوزارة باعتبار أن مدير المديرية المذكورة غير مخول بالتوقيع على أوامر الصرف، وهنا المشكلة أننا أضعنا على أبناء المحافظة عدداً من فرص العمل ولو بعقود موسمية مدتها لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ورغم ذلك فإن الإحصائيات الصادرة عن محافظة القنيطرة تشير إلى أرقام جيدة مقارنة بالسنوات السابقة والظروف الراهنة حيث بلغ عدد المواطنين الذين حصلوا على عقود موسمية منذ بداية العام حتى نهاية حزيران الفائت نحو ٨٥٩ والفرص المتوافرة ٧١٤ أي بزيادة نحو ١١٤ فرصة. وكان نصيب عوائل وأسر الشهداء الكم الأكبر وبرقم وصل إلى ٢٢٤ عاملاً من الرقم المذكور أعلاه أي ما نسبته ٢٥٪ أما عدد الجرحى الذين تم تعيينهم فكان أربعة فقط، وفي التفاصيل فإن عدد الموسمين في الربع الأول من العام الحالي بلغ ٤١٣ منهم ١٢٤ من عائلات الشهداء و٣ من الجرحى و٢٨٦ من المدنين والفرص التي كانت متوافرة خلال الربع الأول ٣٥٧ فرصة، أما في الربع الثاني فقد تم تعيين ٤٤٦ عاملا موسميا منهم ٨٠ من أسر الشهداء وواحد فقط من الجرحى و٣٦٦ من المدنين والفرص التي كانت متوافرة ٣٥٧ فرصة فقط.

وتحملت مديرية الزراعة القسم الأكبر من عدد العاملين بزهاء ٤٠٠ عامل خلال النصف الأول منهم ٤٦ من أسر الشهداء والباقي مدنيون والفرص المتوافرة ٢٦٨، ثم جاءت مديرية الصحة فجرى تعيين ١١٢ عاملاً منهم ٤٢ من عائلات الشهداء والفرص المتوافرة ٨٠، ومن بعدها شؤون النازحين حيث تم تعيين ١١٧ عاملاً ومجلس مدينة القنيطرة ٤٠ عاملاً ومن ثم مؤسسة المياه وباقي دوائر المحافظة والوحدات الإدارية.

والمثير للدهشة والاستغراب ما ذكره محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر عن رفض ٣٠٠ عامل العمل في مشاتل مديرية الزراعة، لأنهم كانوا يعتبرون أن المحافظة جمعية خيرية توزع أموالها على العمال الذين لا يريدون العمل، وبمعنى آخر فإن جميع من رفض العمل من أصحاب (الوساطة)، معتبرا أن الأولوية بالعمل لأبناء وذوي الشهداء.

وأكد محافظ القنيطرة وجود أسس وضوابط لتعيين العمال الموسميين ووفق حاجة العمل وأولها ممارسة العمل الموكل إليه وبعيداً عن المحسوبيات والوساطة، فالمحافظة ليست جمعية خيرية تهب أموالها، وثانيا العقود الموسمية تعطى لأبناء المحافظة والمقيمين على أرضها الذين صمدوا وما زالوا صامدين ومتشبثين بأرضهم.